الحكومة تمدد برنامج دعم أسعار الفائدة للإنتاج وتسمح باستيراد الزجاج الملون حتى نهاية العام القادم

| الوطن

وافق رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، القاضي بتمديد العمل ببرنامج دعم (أسعار الفائدة- الإنتاج المحلي)، والمعايير الواجب اتباعها في اختيار القطاعات المستهدفة بالدعم وآلية بناء البرامج وتنفيذها وآلية صرف المبالغ المخصصة في الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وذلك حتى نهاية العام ٢٠٢٤.

وبيّنت الوزارة في قرارها أن عدد المشاريع المستفيدة من البرنامج بلغ حتى اليوم ٤٢٣ مشروعاً ما بين القطاع الصناعي والزراعي، لافتة إلى أن قرار التمديد جاء بهدف تحقيق الغاية من برنامج دعم وتحفيز القطاع الخاص لتعزيز دوره في العملية الإنتاجية ودعم الإنتاج المحلي وعملية النمو الاقتصادي من خلال تخفيف أعباء التمويل اللازم للانطلاق بالمشاريع المستهدفة.

وفي سياق متصل، وافق عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد وغرفة صناعة دمشق وريفها بتمديد السماح باستيراد الزجاج الملون حتى نهاية العام ٢٠٢٤، وذلك بهدف دعم الصناعيين وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لهم، ولأن الزجاج الملون لا يُنتج محلياً.

خلال أقل من شهرين.. الحكومة ترفع أسعار الأسمدة مجدداً

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: إن لم تحل مشكلة مستلزمات الزراعة فسيترك ٥٠ بالمئة من الفلاحين العمل

| عبد الهادي شباط

عمم المصرف الزراعي على فروعه أنه لاحقاً للتعميم السابق المتضمن وقف بيع الأسمدة يطلب إليكم استئناف بيع الأسمدة للفلاحين ولمحصول القمح حصراً وفق التعليمات المبلغة إليكم بهذا الخصوص حسب الأسعار الآتية: مبيع طن سماد اليوريا ٨,٩ ملايين ليرة بدلاً من ٨ ملايين ليرة وطن سماد السوبر فوسفات ٤٦ بسعر ٦ ملايين ليرة على أن يتم بيع هذا النوع من الأسمدة (سوبر فوسفات ٤٦ بالمئة) من المخزون الموجود لديكم وعدم بيع أي كمية من مادتي سماد السوبر فوسفات ٤٦ بالمئة وسماد الكالينترو ٢٦ بالمئة التي سيتم شحنها من معامل الأسمدة في حمص لحين إصدار التعليمات الجديدة حول ذلك.

وعلى اعتبار أن مثل هذا القرار (رفع أسعار الأسمدة) وهي مادة حيوية ومهمة في الإنتاج الزراعي وتصدر بقرارات حكومية مدروسة مسبقاً في اللجنة الاقتصادية و(ينفذ) المصرف الزراعي التعليمات، اعتذر كل من تواصلنا معه من المصرف الزراعي عن التصريح حول الأسباب التي دفعت لهذه الزيادة في الأسعار وهي الزيادة الثانية في أقل من شهرين و(حساسية) توقيتها وخطورته أنها تتزامن مع زراعة محصول القمح الإستراتيجي.

بعض الذين تواصلت معهم «الوطن» في الجهاز الحكومي بينوا أن أسباب زيادة الأسعار تعود لتبدلات سعر صرف الليرة خلال الفترة الأخيرة في حين بعض المتابعين اعتبر أن قرار رفع الأسعار له علاقة بدراسة كلف الإنتاج في معمل الأسمدة بحمص والتوافق على استجرار الكميات المتاحة في المعمل والمقدرة بنحو ١٥ ألف طن من اليوريا و١٠ آلاف طن من سماد الكونتر ونحو ٢٥٠٠ طن من سماد السوبر فوسفات وأن هذا الإجراء لضرورة تأمين مادة الاسمدة خلال فترات الزراعة وخاصة محصول القمح (الإستراتيجي).

وكانت وزارة الزراعة صرحت في أكثر من مرة أن حاجة محصول القمح وحده تتجاوز ١٠٠ ألف طن من أسمدة اليوريا وكل ما تم تأمينه أو التوافق على تأمينه هو إبرام عقد المقايضة مع إحدى الدول لتوريد ٥٠ ألف طن من أسمدة اليوريا في حين ما تم توريده فعلياً حتى الآن من هذا العقد هو ١٠ آلاف طن وحالياً يتم تفريغ حمولة الباخرة الثالثة المقدرة بنحو ١٠ آلاف طن.

ويبدو أنه رغم (المأزق) الحكومي في تأمين المادة والذي لعبت العقوبات والتمويل دوراً مهماً به لكن الإجراءات الحكومية والتبريرات التي يتم تقديمها لم تلق آذاناً مصغية لدى معظم الفلاحين ولم تقنعهم هذه الإجراءات التي نتج عنها حالة من العجز عن تأمين مستلزمات الإنتاج (أسمدة ومحروقات).

محمد الخليف عضو المجلس العام لاتحاد الفلاحين بيّن أن تداعيات عدم توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي وخاصة الأسمدة والمحروقات سيكون لها أثر سلبي على الإنتاج وقدرة الفلاح على الزراعة متوقعاً أن يغادر العمل الزراعي ٥٠ بالمئة من الفلاحين بحال لم يتم إيجاد حلول لمشكلات الزراعة التي تسببت في ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم استطاعة الكثير من الفلاحين على مجاراة هذه التكاليف والعجز عن تأمينها وهو ما يسهم في عزوفهم عن العمل والتحول نحو مهن وأعمال أخرى وبالتالي فقدان وتراجع جزء مهم من الإنتاج الزراعي.

الزراعة في الطريق إلى ٢٠٣٠

٢٨ بالمئة نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي ونصف الصادرات السورية زراعية

| جلنار العلي

أشارت وزارة الزراعة ضمن استراتيجيتها «الصناعات الغذائية واستراتيجية تطوير القطاع الزراعي عام ٢٠٣٠»، إلى أن نسبة مساهمة الزراعة بالناتج المحلي الإجمالي بحسب الأسعار الجارية، بلغت ٢٠ بالمئة في عام ٢٠١٠، و٣٣ بالمئة في عام ٢٠١٥، و٣٧ بالمئة في عام ٢٠٢٠، لتتناقص في عام ٢٠٢١ إلى ٢٨ بالمئة.

وأكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي محمد حسان قطنا خلال ملتقى الحوار الاقتصادي الذي أقيم يوم الخميس برعاية رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس، أن الزراعة والإنتاج الزراعي في ظل الأزمات التي شهدها العالم مؤخراً لم تعد خياراً، وإنما أصبحت مصلحة وطنية عليا، وخط الدفاع الأول تجاه أي نوع من الأزمات، وذلك على اعتبارها قطاعاً إنتاجياً تنموياً تنافسياً له العديد من الترابطات، وقادر على تحفيز غيره من القطاعات، وتحقيق الأمن الغذائي والمساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة.

وتفيد أرقام الأسعار الثابتة التي تم اعتماد العام ٢٠٠٠ أساساً لها في الاستراتيجية التي حصلت عليها «الوطن» أن هناك تراجعاً واضحاً بنسبة المساهمة تلك، ففي عام ٢٠١٠ بلغت ١٦,٢ بالمئة، وفي ٢٠١٥ وصلت إلى ١٥,٦ بالمئة، و١٥,٥ بالمئة في عام ٢٠٢٠، لتواصل انخفاضها بعام ٢٠٢١ لتصل إلى ١٣,٨ بالمئة، واعتبرت الوزارة أن تزايد المساهمة بالأسعار الجارية وانخفاضها بالأسعار الثابتة يدل على تأثر المنتجات الزراعية بدرجة أقل بالتضخم وذلك نتيجة للإجراءات الحكومية الداعمة، بحسب تعبيرها، وتنامي دور القطاع الزراعي بين القطاعات الاقتصادية، ما يعني أنه القطاع الأكثر قدرة على الاستمرار والصمود في وجه الأزمات.

أما عن مشاركة القطاع الزراعي في الميزان التجاري للدولة لعام ٢٠٢١، فقد شكلت وارداته ١٠٣٢,٢ مليار ليرة من مجمل الواردات التي تبلغ ٤٦٢٢,٩ مليار ليرة أي نحو ٢٥ بالمئة، في حين تشكل صادراته ١١٧٧,٩ مليار ليرة، بنسبة تزيد على ٥٠ بالمئة من مجمل الصادرات البالغة ٢٣٠٨,١ مليارات ليرة، وتتنوع الواردات بين زيوت نباتية وألياف نسيجية وثمار زيتية وأعلاف، وبن وشاي وكاكاو، وسكر ومحضرات سكرية وخضر وفواكه وحبوب وأسماك ومستحضراتها، إضافة إلى منتجات الألبان وبيض الطيور.

وضمن التركيبة المحصولية السورية، بلغت المساحة المزروعة بالخضر الشتوية ٧٣,٨ ألف هكتار، والصيفية ١١٥,٤ ألف هكتار، أما المحاصيل الشتوية التي تضم القمح القاسي والطري والشعير والكمون والحمص والعدس فوصلت إلى ٢,٥٦ مليون هكتار، وقد وصلت المحاصيل الصيفية إلى ١٦٣,٦ ألف هكتار من بينها الذرة البيضاء والصفراء والتبغ والقطن والفول السوداني ودوار الشمس والسمسم، على حين وصلت المساحات المزروعة بالأشجار المثمرة إلى ما يزيد على مليون هكتار وقد شكل الزيتون نسبة ٦٨ بالمئة منها.

وحول الثروة الحيوانية التي تمتلكها سورية، كشفت وزارة الزراعة عن وجود ٨٥٢,١٧٩ رأس أبقار، وحوالي ١٧,٩ مليون رأس غنم، ونحو مليوني رأس ماعز، و٦٥٦٤ رأس جاموس، و٣٣٤٨٠ رأس جمل، على حين وصل إنتاج سورية من الحليب الطازج إلى ٧٤٨,٢٩١ طناً، و١١٤٤٨ طناً من السمن، و٧٨٥٤ طناً من الزبدة، وما يزيد عن ٩٠ ألف طن من الجبن، و٤٦٧,٤٦٣ طناً من اللبن، على حين وصل إنتاج العسل إلى ٣٥٣٢ طناً ناتجة من ٥٣٥٥٣ خلية نحل.

أما على مستوى اللحوم، فقد وصل إنتاج الأسماك إلى ١٢٥٥٩ طناً، ولحم الفروج ٩٣٤٨٦ طناً، واللحوم الحمراء ٢٤٦٥٥١ طناً.

وخلصت وزارة الزراعة في إستراتيجيتها إلى أنه لا يمكن الوصول إلى زراعة حديثة متطورة من دون موارد أرضية ومائية ومالية وبشرية، وتصنيع مستلزمات الإنتاج ونظام تسويق متكامل وخدمات وبنى تحتية وخدمات مساعدة، لافتة إلى أن الإنتاج الزراعي متوافر ويتم تسويق كميات كبيرة منه داخلياً وخارجياً بشكل خام، ولكن يواجه التسويق الكثير من التحديات، لذا من الضروري معرفة كيفية الانتقال من تصدير المنتج الخام إلى المنتج المصنع لتحقيق قيمة مضافة، علماً أن القيمة المضافة ناتجة عن تخفيض نسبة الفاقد من المنتجات الطازجة ومعالجة صعوبات الشحن الخارجي والتحديات التي تواجه التسويق، والتحكم بمواعيد الإتاحة والتصدير، وتوفير تكاليف التخزين المبرد في ظل ظروف الطاقة وتحسين القدرة التنافسية والوصول إلى سعر تسويقي أعلى.

وللوصول إلى قطاع زراعي ناجح، أشار رئيس غرف الزراعة السورية محمد كشتو في تصريح لـ«الوطن»، إلى ضرورة معاملة قطاع الزراعة على أنه قطاع اقتصادي، موضحاً أنه لا يزال يعامل على أنه قطاع اجتماعي خدمي، فلا يعامل على أساس وجود شركات ومؤسسات زراعية وعمل زراعي أكبر من عمل الفلاحة، وأولى الخطوات لذلك إحداث سجل زراعي أسوة بالتجارة والصناعة والسياحة والحرف، لافتاً إلى أن ذلك جعل من الزراعة قطاعاً غير معرف وغير محدد المعالم بشكل جيد، لذا يجب الفصل بين الزراعي كمستثمر ورجل أعمال يعمل في الزراعة كقطاع اقتصادي، وبين من يعمل في الأرض كالفلاح، مع ضرورة تغيير نظرة أن من يعمل بالزراعة هو الطبقة الفقيرة، مطالباً بوضع تشريعات ناظمة للقطاع الزراعي والعاملين فيه.